إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

(أساليب إدارة مخاطر الائتمان)

من اعداد:

هنان علي طالب دكتوراه السنة الثالثة قانون عام اقتصادي جامعة غرداية

بدوي عبد الجليل طالب دكتوراه السنة الثالثة قانون عام اقتصادي جامعة غرداية

ملخص

من خلال هذه المداخلة نتطرق إلى أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ومصرفية لا تتعامل بالربا خلافا لما هو في البنوك التقليدية مساهمة في التنمية الشاملة للأمة من خلال تقديمها للخدمات المصرفية وتمويلها للاستثمارات في صيغ تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وحتى يتمكن المصرف الإسلامي إدارة المخاطر بشكل جدي ومثمر لابد من توفر ركائز أساسية في المصرف منها بيان الرسالة والقيم الجوهرية للمصرف الإسلامي، العاملون المتحمسون المؤمنون بأهداف المصرف ورسالته، وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة، توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة وتوفر سجلات محاسبية ومستنديه مناسبة.

إن عمل هذه المصارف والقيود التي تلتزم بها تطبيقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وكغيرها من المصارف التقليدية التي تشترك معها في التعرض لمخاطر عرفناها وذكرنا طبيعتها تسعى هذه الأخيرة إلى إدارة هذه المخاطر تخفيفا للخسارة التي قد تلحقها بسبب هذه المخاطر وتحويلها إلى فرص للربح وخاصة في مخاطر الائتمان.

وأوضحنا أن للمصارف الإسلامية أساليب لمواجهة هذه المخاطر منها الضمانات والرهونات والكفالات والتأمين التكافلي، وهي بعض الإجراءات والأساليب التي أثبتت فعاليتها .

الكلمات الافتتاحية: المصارف الإسلامية؛ المخاطر؛ الائتمان؛ ضمانات؛ البنوك التقليدية.

Résumé:

À travers cette intervention, nous avons expliqué que les banques islamiques sont des institutions financières et bancaires qui ne traitent pas le riba, contrairement aux banques classiques, qui contribuent au développement général du pays en fournissant des services bancaires et en finançant des investissements dans des formats conformes aux principes de la charia islamique.

Le travail de ces banques et les restrictions qu'elles appliquent conformément aux principes de la charia islamique et d'autres banques traditionnelles qui partagent avec elles une exposition aux risques connus et à la nature de ces dernières cherchent à gérer ces risques afin d'atténuer les pertes pouvant être causées par ces risques et à les transformer en opportunités de gain, notamment de risque de crédit.

Nous avons expliqué que les banques islamiques disposent de méthodes pour faire face à ces risques, notamment des garanties, des prêts hypothécaires, des garanties et de l'assurance takaful, qui constituent certaines des procédures et méthodes qui se sont révélées efficaces.

مقدمة :

شهدت المصارف الإسلامية تطورا خلال السنوات الأخيرة وذلك من حيث انتشارها في عدة دول إسلامية وغير إسلامية عبر العالم وكذألك من حيث اكتسابها لخبرات أثبتت قدرتها على مسايرة الأزمات المالية العالمية وما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية هو من حيث الأسس والمبادئ التي قامت عليها والتي مصدرها تعاليم الشريعة الإسلامية.

فالبنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أي بسعر فائدة ثابت لما تستقبله من ودائع أو ما تمنحه من قروض فلها صيغها الخاصة في تقديم الخدمات وتمويل الاستثمارات من مرابحة ومضاربة ومشاركة واستصناع وسلم وغيرها واتي تجعل من المصرف قابل للاستفادة من الربح وتحمل الخسارة في حالة وقوعها فهي تتلاءم ومتطلبات المجتمعات الإسلامية التي تلتزم بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء وتسعى الى تعاملات مالية وخدماتية شرعية تساهم في بناء الأمة الإسلامية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ..الخ .

ولقد تعددت تعاريف المصارف الإسلامية واجتهد الفقهاء في محاولة تحديد تعريف شامل لها ومن بين هذه التعاريف: المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي [1] .

ويعرفها الدكتور إبراهيم عبد الحليم عبادة: " المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط مشروعة بهدف تحقيق الربح ،لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية " [2]

1- محمد عبد الحميد عبد الحي ،إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ،جامعة حلب ،2010.

2. طهراوي أسماء ،إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ،أطروحة دكتوراه ،جامعة أبي بكر بالقايد كلية الاقتصاد تلمسان ، 2014/2013 ،ص10

.كما تم تعريفها بأنها: " مؤسسات مالية تقوم بآداء الخدمات المصرفية والمالية كما يباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في محال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية [3]

من خلال ما تقدم نقول ان المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال تقديم الخدمات المصرفية والمالية وتمويل الاستثمارات وفق قواعد الشريعة الإسلامية خدمة للنهوض بالأمة والرقي بها خلافا للبنوك التقليدية التي تسعى لتحقيق الربح فقط من خلال سعر فائدة ثابت أي التعامل بالربا.

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة مالية ومصرفية لا تتجاوب معها بداية من القوانين المرخصة لنشأتها والتي وضعت للبنوك التقليدية وكذلك علاقتها بالبنك المركزي الذي يتعامل بالفائدة عند اللجوء اليه كمقرض أخير للبنوك وهو ما يتنافى و المبادئ التي تنبني عليه المصارف الإسلامية، هذه الظروف و غيرها تجعل البنك عرضة للمخاطر كغيرها من البنوك التقليدية بل أكثر منها نظرا للقيود الشرعية التي تضبطها ، وهو ما يجعلنا نطرح التساؤلات الآتية :

. ما المقصود بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية؟

. وما مفهوم هذه المخاطر؟

–وما طبيعة هذه المخاطر ؟

- وماهي الركائز المطلوب توفرها في المصرف الإسلامي لإدارة فعالة للمخاطر؟

[3] طهراوي أسماء، المرجع نفسه ،ص11

. وما هي أساليب إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نتبع الخطة الآتية:

مفهوم المخاطر في المصارف الإسلامية

تعريف إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

طبيعة المخاطر في المصارف الاسلامية

العناصر الرئيسية في إدارة فعالة للمخاطر

أساليب إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية

1- مفهوم المخاطر في المصارف الإسلامية:

هناك ترابط وثيق بين مصطلحي الخطر والمخاطرة لدى الفقهاء القانونيين وهو احتمالية الربح والخسارة، قال بن العابدين:" الخطر هو الاشراف على الهلاك " وقال العدوي عن الخطر والغرر:" هما لفظان مترادفان بمعنى واحد، وهو ما جهلت عينه. وقيل ما تردد بين السلامة والعطب " وقال بن تيمية وابن القيم : " المخاطرة مخاطرتان : مخاطرة التجارة وهو شراء السلعة بقصد بيعها والربح فيها مع التوكل على الله ، والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله " [4] .

ولفظ الخطر لم يرد في القرآن الكريم ، أو في السنة الشريفة ، وانما ورد معناه في لفظ مرادف له هو الغرر في الحديث الشريف الذي رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر ، واغرر في

4 طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق ،إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل ،دراسات اقتصادية إسلامية ،المجلد 19،العدد1 ، ص59

اللغة هو الخطر وهو الخداع والخديعة وتعريض المرء نفسه أو ماله للهلكة وفي الاصطلاح الفقهي الغرر ما يكون غير مستور العاقبة وهو ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر [5]

ويقصد بمصطلح المخاطرة مقدار درجة اللاتأكد الموجودة في قرار الاستثمار أو التمويل ويقصد باللاتأكد عدم معرفة ما الذي سيحصل في المستقبل ويستخدم المصطلحات بشكل مترادف في أغلب الأحيان (المخاطر) أو اللاتأكد للتعبير عن نفس المعنى فلا تأكد المال يعني مخاطرة مالية والمخاطرة المالية هي حالة من عدم التوازن أو الاتساق بين ما تم وما يجب أن يتم أو انحراف الآداء المخطط له (الأداء المثالي عن الأداء الفعلي) أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه من أحداث أو تصرفات تؤثر في المنظمات وتغير في وجهة أدائها [6]

2. تعريف إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية :

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم إدارة المخاطر ومن بين هذه التعاريف :

. إدارة المخاطر هي عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة ، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة (المنشأة) باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات [7]

. إدارة المخاطر : هي العملية التي يتم من خلالها زيادة قيمة المنشأة من خلال تقليل احتمالات فشلها [8]

---

[5]. طهراوي أسماء وحبيب عبد الرزاق ، مرجع نفسه ،ص59

مسعودي عبد الهادي مسعودي خيرة ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، الإمكانات والتحديات ، مداخلة في ملتقى الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر [6]المصرفية ، الدروس المستفادة من الأزمة المالية جامعة غرداية 2015

[7]: محمد عبد الحميد عبد الحي ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، رسالة ماجستير ،جامعة حلب ،2010

[8]. محمد عبد الحميد عبد الحي ، المرجع نفسه

. إدارة المخاطر : هي تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك من خلال اكتشاف وتحليل وقياس هذه المخاطر وتحديد وسائل مجابهتها وذلك من خلال اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب [9]

من هذه التعاريف نستخلص أن إدارة المخاطر هي إجراءات مرتبطة بحالة عدم التأكد من التعرض للخطر يتخذها المصرف للتقليل نم الخطر المحتمل تكذب الخسائر الناجمة عنه وتحويلها إلى فرص ربح

3- . طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية : تتمثل طبيعة المخاطر التي يعمل المصرف الإسلامي على ادارتها . على سبيل المثال لا الحصر. في :

. مخاطر الائتمان : وهي المخاطر الناتجة عن احتمال عدم وفاء أحد العملاء بالتزامات اتجاه البنك مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر

. خطر سعر الصرف : تقلب أسعار الصرف المختلفة(محلية ، أجنبية) يعرض المصرف الى خطر نقص ميزانيته وتأثر تدفقاته النقدية المستقبلية .

. خطر السيولة : ويظهر الخطر حينما لا يستطيع البنك توفير السيولة النقدية لعملائه في حالة طلبها (الودائع لدى الطلب)

. الخطر الاستراتيجي ويتعلق بالقرارات والسياسات والتوجهات التي تتخذها الإدارة العليا للبنك أو عدم ملاءمتها للوضع الاقتصادي بشكل عام

[9] محمد عبد الحميد عبد الحي ، المرجع نفسه

. المخاطر القانونية : وتكون في حالة وجود نزاع بين البنك وعملائه حيث أن هناك عقود لم تنظم بعد من الناحية التشريعية أو عدم دقتها أو عدم الالتزام بها .

. مخاطر التكنولوجيا: تتمثل في التطور التكنولوجي واستغلاله من طرف المصارف والبنوك مما يضيق مجال المنافسة في تقديم الخدمات وابتكار معاملات جديدة وتقليل التكاليف وزيادة العوائد، فإدخال الاعلام الآلي والتأقلم مع واقع التعاملات في حدود الشرع طبعا.

. المخاطر التعاقدية: حيث ان المصرف الإسلامي ينتج في مختلف مشاريعه الاستثمارية (التمويلية) المشاركة في الربح والخسارة من خلال صيغ المرابحة الحضارية المشاركة ...مما يعرضه الى توقع الخسارة.

. مخاطر البيئة الخارجية: من رقابة الحكومة والاشراف من السلطات النقدية والنظام الاقتصادي السائد والبيئة الاجتماعية التي تجعل البنك مؤسسة خيرية لا تهدف الى الربح .

. مخاطر البيئة الذاتية للبنك الإسلامي: القدرة المالية للبنك والضوابط والرقابة الشرعية ومصادره التمويلية الذاتية.

4–العناصر الرئيسية في إدارة فعالة للمخاطر

قبل أن نبدأ باستعراض وسائل إدارة المخاطر المختلفة، لعله من المفيد أن نستعرض بعض العناصر التي نراها أساسية لإدارة فعالة للمخاطر، ويمكننها تحديدها بما يلي::

– بيان الرسالة والقيم الجوهرية للمصرف الإسلامي

ان وضوح الرسالة والقيمة الاجتماعية والإنسانية بالإضافة الى الجانب الأخلاقي والديني للعمل المصرفي الإسلامي وافهامها وتأكيدها لكافة العاملين في المصرف قد تكون الخطوة الرئيسية الأولى لإدارة مخاطر ناجحة، وبذلك نطور اقتناع العاملين بالأهداف العامة للمصارف الإسلامية بأبعادها المختلفة الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية، وتعلقهم بهذه الأهداف

يؤدي بالضرورة في حال توفر العناصر الضرورية الأخرى الى تعلق العاملين وولائهم للمصرف..

كما أن توضيح هذه القيم ونشرها بين الجمهور وزبائن المصرف يساعد بشكل جيد على ابعاد جزء لا يستهان منه من المخاطر المحتملة ويساعد في السيطرة على بعض هذه المخاطر حال حدوثها وعلى كشفها المبكر أيضاً ومن المفيد أن تتضمن عملية نشر رسالة.

المصرف وثقافة الصيرفة الإسلامية الإشارة إلى سبب وجود المصارف الإسلامية وأساسيات مفاهيمها واختلافها عن المصارف التقليدية (الربوية)، ووسائل الاستفادة من عملياتها وخدماتها والجهات المستفيدة من هذه الأنشطة والخدمات، والآثار الاجتماعية العامة والآثار الخاصة على المتعاملين.

وطبعا من المهم أن تجسد السياسات والتعليمات المكتوبة والممارسة اليومية للإدارة التنفيذية مضامين رسالة المصرف وأهدافه، وإلا فقدت المؤسسة مصداقيتها[10].

– العاملون المتحمسون المؤمنون بأهداف المصرف ورسالته :

فوجود أفراد مؤمنون بأهداف ورسالة المصارف الإسلامية مدركون لأهمية نجاحه في مجتمعاتهم أهمية قصوى لنجاح المصرف ونجاح سياسات إدارة المخاطر فيه والتخفيف من آثار المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الإسلامية، بل نستطيع القول بكل ثقة أن امتلاك المصرف لمجموعة من الأفراد المؤمنين برسالته ، المتحمسين لأهدافه ، الواثقين من أنفسهم ومن إدارتهم والمدربين على أعمال الصيرفة الإسلامية المختلفة يشكل أساسا لإدارة مخاطر فعالة، بل ولنجاح المصرف وتطوره.

ويمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على عناصر رئيسية لبناء مثل هذه الكودار الفعالة الضرورية تبدأ من التعيين وذلك بأن يكون للمصرف سياسة واضحة شفافة وعملية ونظام مدروس لجذب الأشخاص الجيدين للعمل في المصرف ويمكن

[10] ليونيس اكيزيديس ،ادارةالمخاطر المالية في اعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ،2015 ،ص 29بتصرف

الاعتماد على اختبارات ومهارات شخصية وسؤال بعض الجهات أو حتى الاعتماد على العلاقات الخاصة للتأكد أولا من أخلاقيات المرشحين للتعيين ومدى امكانية الاستفادة منهم في الأقسام والإدارات المختلفة.

ومن ثم يكون للتدريب الأهمية القصوى والذي يجب أن يشمل بالإضافة الى التدريب التخصصي شرح الأهداف العامة للمصارف الإسلامية وبيان رسالتها وجوانبها الأخلاقية والاجتماعية والإنسانية المختلفة مقارنة مع المصارف التقليدية. لما لذلك من أهمية في غرس الانتماء للمصرف في نفوس العاملين وعدم تغاطيهم عما قد يسبب ضررا للمصرف. والتدريب ليكون فعالاً يجب أن يكون دائماً ومستمراً ،كما أن التدريب يمكن أن يشكل وسيلة أساسية لتقييم العاملين وتقييم مهاراتهم.

ولتكوين مجموعة متميزة ومناسبة من الأفراد لابد من أن يكون لدى المصرف جداول رواتب ومكافآت وتعويضات مناسبة ومقبولة بل ومحفزة، محددة بطريقة واضحة ومفهومة للعاملين وشفافة، ومن دوافع ومصادر المخاطر وخاصة مخاطر التشغيل عدم شعور العاملين بعدالة رواتبهم.

كما يجب وجود نظام تقييم واضح وشفاف وعادل للعاملين أثناء عملهم وللنتائج التي يحققونها وأن يكون نظام التقييم هذا مرتبط بشكل واضح أيضاً بنظام التعويضات والمكافآت والترقي في الوظائف وكذلك بنظام العقوبات أيضاً ويجب أن لا يقتصر نظام التقييم فقط على الرؤساء فقط بل يجب أن يصمم بطريقة تمكن من التقييم في الاتجاهين أيضا بين الرئيس والمرؤوس بدون أن يشكل ذلك خللاً في العلاقات الإدارية أو سوء استخدام لهذا النظام بشكل ما، كما يمكن أن يتضمن تقييماً خارجياً بوسيلة الزبون المفترض مثلاً والمتبع في العديد من المؤسسات.

كما أن وجود نظام واضح وسريع للإقالة أو الاستغناء عن خدمات العاملين المسيئين أو المخلين بالأمانة ضروري ، ويجب أن يكون نظام الإقالة معروفا من قبل العاملين ويتضمن ليس فقط الإقالة بل وتقديم المسيء للقضاء والملاحقة الجزائية

والمدنية ، مع ضوابط كافية لعدم إساءة استخدام مثل هذا النظام بدوافع شخصية.

– وجود استراتيجيات وسياسات وإجراءات واضحة وشاملة :

والسياسات هي الإرشادات المكتوبة الموجهة لإدارة العمليات ، كسياسة التمويل ، والشروط المطلوبة في العميل، ووصف المنتجات الخ... أما الإجراءات فهي التعليمات المكتوبة التي تبين كيفية تنفيذ السياسات..

وهذه السياسات والإجراءات يجب أن تكون مكتوبة وواضحة ومتاحة للموظفين أصحاب العلاقة، وسهلة الفهم ، مبسطة ، ويمكن دعمها بنماذج ويتم تدريب الموظفين عليها والتأكد من أنهم فهموها وقادرين على تطبيقها ، كما يجب أن يلتزم الموظفون على كافة المستويات من ذوي العلاقة بتطبيقها وأن تتأكد الإدارة بأنها مطبقة ومنفذة في العمليات المختلفة. وأي تعديل في هذه السياسات أو الإجراءات يجب تبليغه بسرعة للموظفين أصحاب العلاقة وان يكون بالطبع مكتوبا واضحا ومفهوما ويتم تدريب العاملين عليه[11] .

– توفر المعلومات بشكل دائم ومنظم للإدارة

وتشكل المعلومات وتوفرها وتوفر نظام معلومات وأرشفة متطور عنصر هام من عناصر إدارة المخاطر ، ويجب أن تشمل هذه المعلومات جميع أوجه العمل داخل المصرف من عمليات وعملاء وموظفين بالإضافة الى معلومات عن العموميات خارج المصرف والتي يمكن أن تؤثر على عمله كالمعلومات عن تقلبات أسعار الأسهم والعملات وأحوال الاقتصاد ومعلومات عن السوق وكذلك توجهات السوق والتشريعات والقوانين الجديدة الخ....

كما أن التقارير الدورية النمطية وغير النمطية عنصر هام من عناصر توفر المعلومات وسلاسة توصيلها للإدارة العليا في الوقت المناسب . ويعتمد ذلك على تحديد التقارير المطلوبة ومضامينها وسهولة إنشاءها وتدقيقها ومراجعتها، ومن المفيد

[11] ليونيس اكيزيديس ،مرجع سابق ، ص31 بتصرف

أن نتذكر هنا أن التقارير المنتظمة وسيلة من وسائل تقييم العاملين وعلى الإدارة إفهام العاملين هذه الحقيقة كدافع لهم للشعور بأهمية التقارير المطلوبة منهم.

وبالطبع فإن وجود أنظمة إلكترونية وحاسوبية متطورة ومدروسة يسهل توفر المعلومات ويسهل الحصول عليها وكذلك يسهل عملية التقارير الدورية ويسهل عملية مراجعتها وتدقيقها والاستفادة منها.

ونستطيع تحديد معالم وصفات المعلومات الجيدة التي يجب توفرها والتقارير المرتبطة بها باختصار كما يلي :

1-يجب أن يتوفر لدى المصرف خريطة أو مخططا للتقارير يشمل نماذجها وما يجب أن تحويه من معلومات والموظفين المسؤولين عن انشائها أو تدقيقها أو استلامها وكذلك التواريخ الدورية لها أو الحالات المتوجبة فيها إن لم تكن نمطية أو دورية.

2-ويجب أن تكون المعلومات المتوفرة ذات علاقة ، ومستخدمة بمعنى أن متلقيها سيستفيد من استخدامها، ويجب أن تصل في الوقت المناسب ، وبالطبع يجب أن تكون دقيقة.

3-أن تذهب هذه التقارير للجهات المناسبة التي تحتاج هذه المعلومات وأن تكون متاحة للأفراد المعنيين فقط.

4-أن تكون نماذج التقارير سهلة الصياغة والفهم والاستيعاب.

5-أن توجد وسيلة سهلة عملية لحفظ هذه التقارير واسترجاعها.

6- أن يمكن تدقيق هذه التقارير والمعلومات الواردة فيها. أي بتعبير آخر أن تكون قابلة للتتبع تدقيقا ومراجعة.

Commenté [CM1]:

7-توزيع وتفويض واضح للمسؤوليات وعدم تداخل في الواجبات

فلابد من وجود هيكل مؤسساتي داخل المصرف يتضمن الوصف الوظيفي وخطوط السلطات وخطوط التقارير.

ويجب الأخذ بعين الاعتبار دائما ضرورة عدم تداخل الصلاحيات والسلطات بمعنى فصل الجهات الموجهة عن الدارسة عن

المقررة عن المنفذة وطبعا عن المراقبة أو المدققة.

– توفر سجلات محاسبية ومستنديه مناسبة:

وهنا تأتي الأهمية الكبيرة للأنظمة الإلكترونية والحلول الحاسوبية، وكذلك أنظمة الأرشفة الإلكترونية. وهذه السجلات يجب أن تكون دقيقة قابلة للتدقيق والمراجعة والمطابقة ، كما يفضل وجود نسخ احتياطية متطابقة تماما مع الأصل، بالإضافة الى السجلات يجب وجود رقابة كافية للتأكد من الوجود الفعلي والدائم لهذه السجلات واستخداماتها.

–وجود أنظمة رقابة داخلية وخارجية وأنظمة تحقق من مستوى الأداء:

ووجود هذه الأنظمة ضرورة ملحة وهي أداة فعالة لإدارة المخاطر، ولكن عند تصميم أنظمة الرقابة هذه يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الثغرات التي طالما رأيناها، من ذلك مثلا :

– بعض القرارات التي قد تؤخذ بناء على التقدير الشخصي لمتخذ القرار أو الضغوط الإدارية أو ضغوط العمل أو لأسباب شخصية أ بناء على المعلومات المتوفرة الغير دقيقة أو غير واضحة .

– الأخطاء الناجمة عن عدم فهم التعليمات أو الإجراءات أو الناتجة عن أخطاء باستخدام الأنظمة الإلكترونية والحلول الحاسوبية من قبل بعض العاملين، أو الأخطاء غير المقصودة للعاملين.

الأخطاء المقصودة وتواطؤ الموظفين في محاولة منهم لتحقيق مكاسب غير شرعية–

– مخالفة التعليمات وخاصة من بعض الإداريين في المستويات الإدارية العليا وهنا يجب التفريق بأن بين حالات مخالفة التعليمات والإجراءات النافذة بسوء نية او لتحقيق مكاسب أو ميزات شخصية وبين مخالفات للأنظمة النافذة كقرارات إدارية تهدف لمعالجة حالة إدارية قائمة تتطلب مثل هذا القرار بالمخالفة لأسباب شرعية أو قانونية.

–ويجب الأخذ بعين الاعتبار موضوع تكلفة انشاء أنظمة مناسبة متكاملة للرقابة، فهذه التكلفة يجب أن تكون متناسبة

مع حجم المصرف وحجم عملياته ومحل الرقابة المطلوبة.

ولكن بكل الأحوال يجب أن تتوفر أنظمة وإدارة رقابة داخلية مناسبة في المصرف وكذلك يجب توفر جهة رقابة خارجية قادرة وفعالة. فأنظمة الرقابة بأنواعها تعطي إدارة المخاطر أداة فعالة ضرورية للتخفيف من آثار المخاطر حال وقوعها واكتشافها المبكر لأنواع المخاطر المختلفة للتمكن من السيطرة عليها في الوقت المناسب.

-وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر:

لم يكن يوجد في السابق إدارة مستقلة في المصارف لإدارة المخاطر و كانت تقوم إدارة الائتمان أو التمويل والاستثمار بأعمال إدارة المخاطر. ولكن تطور العمل المصرفي والتجارب المستقاة من ممارسته أوجبت وجود إدارات مخاطر مستقلة عن الإدارات الأخرى ، مما يسهل عملية التقدير والدراسة المستقلة عن الدوافع والاعتبارات الأخرى للمخاطر كما أنه يزيد بوضوح من امكانية الكشف المبكر عن المشاكل في حال حدوثها وتداركها أو التخفيف من آثارها.

وهذا ما جعل معظم البنوك المركزية يفرض وجود إدارة مستقلة للمخاطر في المصارف وحدد مهامها بالتعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه وتحديد مقدار تأثيره على ايرادات وأصول المصرف وتقييم هذا الأثر المحتمل على أعمال المصرف وكذلك تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصدر الخطر، كما قسم هذه الإدارة لأقسام متخصصة لكل منها مهامها سواء تعلق ذلك بنوع المخاطر المحتملة أو قياسها أو إدارتها.

وللأسف ورغم أهمية وجود مثل هذه الإدارة المستقلة فإن تجاوب بعض المصارف الإسلامية كان محدودا أو شكليا بحيث أنشأت إدارة مخاطر من شخص أو شخصين فقط بحجة أنهم لم يتعرضوا خلال تجربتهم السابقة الطويلة في العمل المصرفي الإسلامي لمخاطر جدية أثرت بشكل فعال على أعمال المصرف أو بحجة أن وجود إدارات مخاطر قوية قد تجعل المصرف غير قادر على القيام بمهامه وتحقيق أهدافه في التمويل والاستثمار، ويمكن الرد على هذه الحجة بأن عدم التعرض لمخاطر

جدية في الماضي ليس دليلا على عدم امكانية تعرض المصرف لمخاطر مؤثرة مستقبلاً نظر لظروف السوق والمنافسة الحامية مع المصارف التقليدية التي لابد أن تزداد كلما زاد انتشار المصارف الإسلامية وازدادت فعاليتها في الحياة الاقتصادية ، ومن جهة أخرى فإن وجود إدارة فعالة للمخاطر متفهة لدورها ومدربة تدريباً جيداً لن يكون عائقا أمام أعمال المصرف في التمويل والاستثمار بل سيكون عاملا فعالا لتطور هذه الأعمال ومستوى أدائها وسيكشف مبكراً عن المخاطر المحتملة ويتداركها ويزيد من فعالية المصارف الإسلامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، فإدارة مخاطر محترفة لن تمنع من القيام بتمويل أو عمل لتوقعها مخاطراً فيه، وإنما ستضع الوسائل لتجنب الخطر أو التخفيف من آثاره والعمل على تدارك آثاره والسيطرة عليه حال حدوثه.

ولكن من جهة أخرى كان تجاوب بعض البنوك إيجابياً جداً، حيث قامت بإنشاء ما أسمته مجموعة إدارة المخاطر (بنك البلاد مثلاً) تضم عدة إدارات ، كإدارة مخاطر الائتمان ، إدارة مخاطر السوق ، إدارة ورقابة الائتمان ، إدارة معالجة وتحصيل الديون ، وإدارة السياسات الائتمانية وإدارة المحفظة الاستثمارية.

ونتوقع في المستقبل القريب أن يدفع تطور العمل المصرفي الإسلامي والتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية هذه المصارف للعناية أكثر فأكثر بموضوع إدارة المخاطر.

5- أساليب إدارة مخاطر الائتمان

وسنركز من خلال هذه المداخلة على بعض أساليب إدارة مخاطر الائتمان فقط في المصارف الإسلامية ونخصص الحديث على الضمانات، الرهون، الكفالات والتأمين التكافلي.

نعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن عدم احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر. ومن المتوقع أن تكون مخاطر الائتمان مرتفعة في صيغتي المضاربة والمشاركة بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويشار إلى هذا النوع من مخاطر الائتمان بأنه خطر ضياع رأس المال "[12] .

ويقوم المصرف الإسلامي بإجراءات عملياتية منذ بداية دراسة المشروع المراد المشاركة فيه أو تمويله بإحدى الصيغ التي يتعامل بها حيث يتم دراسة المشروع وإعطاء الموافقة المبدئية ومنح الائتمان ثم المتابعة من طرف الوحدة المخصصة لإدارة مخاطر الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للمتعاملين.

نسجل عدم توافق أساليب إدارة المخاطر المبتكرة من طرف البنوك التقليدية مع المصارف الإسلامية لأنها تعتمد على الفائدة كما أشرنا سابقا لذا يجب تعديلها وفق ما يتماشى والقواعد الشرعية ورغم ذلك نجد المصارف الإسلامية أخذت الأساليب التي لا تتنافى مع المبادئ الإسلامية وحاولت ابتكار وتطوير وسائل أخرى ومن هذه الأساليب الضمانات والرهون والتأمينات التكافلية على العقود الإسلامية أو بعضها.

[12]. طهراوي أسماء ، بن حبيب عبد الرزاق ، مرجع سابق ،ص 62

1. **الضمانات:** تمثل الضمانات أهم عوامل الأمانة من الخوف في الممارسات والمعاملات المصرفية التي ينتابها الخطر، وتقوم على جانب من المخاطرة ومن هناك كانت المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطرة في المعاملات وبصفة خاصة المصرفية من خلال الضمانات الشرعية وذلك على النحو التالي :

أ. اختيار العميل المناسب : لا شك أن ذلك يشكل أقوى الضمانات في عمليات البنك الإسلامي وعمليات المرابحة بصفة خاصة وذلك من خلال قواعد أساسية واعتبارات أو شروط موضوعية ، تصدر بها لائحة التعامل وتضمن الحد الأدنى الواجب توافره في العميل :

– مركزه المالي ومركزه في تاريخ التعامل المصرفي والتجاري

– سمعته في الوفاء بالالتزامات وحسن القضاء والأداء

– ما يتيحه الإسلام من معلومات وبيانات تتعلق بنشاطه في السلع محل المرابحة .

ومن ثمة فحسن اختيار العميل على أسس وقواعد موضوعية وتنظيمية هو الضمان الأمثل، كما يمكن للمؤسسة المالية أن تشترط شروطا في العقد تكفل المحافظة على المال وتؤدي الى زيادة العائد لأنها شروط لا تخل بالعقد بل بمقتضاه .

ب . العربون:

يعتبر البيع بالعربون أو بيع العربون من التقنيات الممكنة للتحوط ضد مخاطر الأسعار من وجهة نظر المشتري وضد مخاطر الائتمان من وجهة نظر البائع ، فالبيع بالعربون لا يخلو من خيار للمشتري يعطيه حق الفسخ ولكنه يخسر المبلغ المعجل (غالبا) باسم العربون للتعويض عن البائع (البنك) الذي حبس سلعته من السعي لبيعها لآخرين غير المشتري ، مع حق

العربون . ومن شروط العربون تحديد المدة واحتفاظ البائع (البنك) بمحل العقد الذي فيه العربون فليس له التصرف فيه ، كما أن حق العربون ليس للتداول [13].

فالعربون يقلص من حجم خسارة البنك إذا عدل المشتري عن العقد فهو يحتفظ بمبلغ العربون تعويضا على المدة التي تم حبس الشيء المبيع فيها لصالح الوعد بالشراء وعدم بيعه للآخرين أي تعويض ما فاته من ربح أو ما لحقه من خسارة في السعر، وفي حالة ما إذا تم تنفيذ العقد فيعتبر مبلغ العربون جزء من الثمن.

وهناك من لا يجيز أخذ ثمن العربون إذا تم العدول لأنه أخذ مالا بغير حق.

2. الرهونات:

الرهن شرعا هو حبس الشيء بحق ليستوفي منه عند تعذر الوفاء أو ما وضع عندك ليؤوب مآب ما أخذ منك، أو هو عقد يلتزم شخص ضمانا لدين عليه أو على غيره و أن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعينه المتعاقدان شيئا يرتب عليه للدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفائه الدين وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التالين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون [14]

وتطبق المصارف الإسلامية الرهن في تعاملاتها المصرفية التي تكون فيها دائنة كالمرابحة و الاستصناع والسلم مثلا ولا يجوز لها طلب الرهن في المشاركات والمضاربات لأنها تتحمل الخسارة والربح.

ويرى البعض أنه يمكن في حدود في حدود ضيقة طلب الرهن لكن على حق محتمل الحدوث كضمان ضد سوء الإدارة أو التقصير أو الإهمال أو مخالفة الشروط في المشاركة أو المضاربة [15] .

---

[13]. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة شلف 2012/2011 ، ص213

[14]. عبد الكريم قندوز ، مرجع سابق ، ص212

[15]. عبد الكريم قندوز ، مرجع سابق ، ص 212

3. الكفالات:

يمكن للبنك الإسلامي أن يطلب كفيلا في عقود المرابحة والاستصناع والسلم وغيرها من العقود التي تكون فيها مداينات بين البنك وعملائه ويكون طرفا غير الأطراف المتعاقدة سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا سواء كان له مصلحة كضمان الدولة للأسهم وشرائها أو ضمان شركة لتصرف بعض الأشخاص أو كان شخصا متعاونا أو متبرعا حصل منه نقص ' لكن يجوز للبنك الإسلامي طلب كفيل في عقود المشاركة و المضاربة إلا أنه استثناء كما ذكرنا سابقا في الرهن يطلب كفيل مقابل سوء الإدارة أو التقصير أو الإهمال أو مخالفة الشروط .

4 . التأمين التكافلي:

من بين عقود التأمينات التي تستخدم وهي شرعية عقود التأمين التكافلي أو التعاوني وهذه العقود تعتبر أداة مهمة بيد المصرف الإسلامي لإدارة المخاطر وهي تحويل للمخاطر أو بعضها لشركة التأمين في العمليات التي يدخل فيها المصرف الإسلامي شريكا في التمويل [16].

خـاتـمـة: ان إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تشترك مع البنوك التقليدية في إدارة بعض المخاطر وتختلف معها في إدارة مخاطر أخرى، كإدارة مخاطر الائتمان كون المصارف الإسلامية لا تتعامل بالربا والاسس والقواعد التي قامت عليها تجعل مقيدة بمبادئ الشريعة الإسلامية.

[16] . مفتاح صالح ، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ،مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 22و23 أكتوبر 2009 ،ص 10

فإدارة مخاطر الائتمان التي تعتمد على الضمانات والكفالات والرهونات والتامين التكافلي لا تأخذ مطلقة كما هي في البنوك التقليدية لكن تلتزم بما هو شرعي فلا تفرض فوائد التأخير على المتأخرين في تسديد اقساطهم في المرابحة ولا يفرض ضمان راس المال في المشاركة والمضاربة الا في حدود ضيقة ومحددة وهكذا.

ومنه نستنتج ان للمصارف الإسلامية مميزاتها الخاصة بها في إدارة المخاطر.